

على الخلاف

المسار «التوافقية» الذي سقته عادل عبد المهدي، رئيساً لوزراء المرافع في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2018، شبيهة بذلك الذي اقضى إلى تسمية محمد توفيق علاوي. معظم الشهر الحالي، هذا المسار المنسحب على التأييف – أيضاً – مشابه لمسار تأليف حشوات دياب للحكومة اللبنانية. ثقة من يقول إن علاوي «نسخة» عراضية عن دياب، في ظل تشابك الساحات الإقليمية، وتحوّلها إلى ساحة واحدة، كما تجمم القراءات المختلفة لمستجدات المنطقة، «الأخبار»، تنشر بعضاً من كواليس تسمية علاوي لرئاسة الوزراء، ونقاشات الأيام الأخيرة التي سبقت تسمية «حاكم بغداد» الجديد.

كواليس تسمية «حاكم بغداد» محمد توفيق علاوي... «النسخة» العراقية لحسان دياب

نور ايوب

إثر انطلاق الحراك الشعبي في لبنان، في 17 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وإعلان رئيس الوزراء السابق سعد الدين الحريري، استقالته اواخر الشهر عينه، «همس» كثيرون في العراق سراً بأن رئيس الوزراء (المستقل) عادل عبد المهدي «سيلحقه في القريب العاجل»، ورغم إعلان الأخير تمسكه بموقعه لـ «ضرورات تحكّم ذلك»، تهباً هؤلاء للحلقة استقالته، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي،

دعت «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني) - بشكل غير مباشر - عبد المهدي إلى تقديم استقالته، فسارع إلى ذلك بعد ساعات، عبر بيان شكّل تحوّلاً لمسار العملية السياسية، وأربك قواها الحليفة، واللاعين الإقليميين والدوليين على حدّ سواء. في مواقيها التي تلت الحراك الشعبي العراقي، والذي انطلق في 1 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، رسمت «المرجعية» خريطة طريق للخروج من الأزمة: إقرار قانون انتخاباتيات يتيح تمثيلاً أكبر لـ«الصغار»، على أن تُسند مهمة إجراء انتخابات تشريعية مبكرة إلى حكومة انتقالية، أبرز مهامها تنفيذ حزمة إصلاحات ضرورية لموازنة الاتحادية لعام 2020.

سوريا

أنقرة تسعى إلى «خفض التصعيد» مع موسكو: منطقة «تركية» آمنة في إدلب؟



كشفت إدوغان أن «تركية سهرت مني للتقدم إلى عمق 30 – 40 كلم عن الشريط الحدودي داخل سوريا» (أ ف ب)

المصادر، إن الخيار النهائي كان محصوراً بين علاوي ورئيس جهاز الاستخبارات مصطفى الكاظمي، أحد «الأساسيين» في مكتب عبد المهدي، سعي، ولـ«مصلحة» خاصة، إلى الترويج للكاظمي لدى الإدارة الإيرانية، لكنّه فشل في ذلك، بإحدى الأمر، كانت طهران «فكرة» إزاء ترشيح علاوي، في ظل غياب «رجلها الأول» قائد «قوة القدس» في «الحرس الثوري» قاسم سليماني، الذي اغتالته قوات الاحتلال الأميركي مع نائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، ورفاقهما، في بغداد مطلع العام الحالي، ثمّ عادت الإدارة الإيرانية و«مشّت» بخيار علاوي، على قاعدة أنّه «الأنسب... والمسار الأفضل للخروج من الأزمة الراهنة»، فـ«هو مخرج بصناعة عراقية، ونتيجة تقارب العراقيين في الأسابيع القليلة الماضية»، وفق المصادر التي تقصد هنا المصدر وزعيم «الفتح» هادي العامري.

على الصّفّة الأخرى، رفض زعيم «اتحلاف دولة القانون» نوري المالكي، هذا الخيار، موقف تقاسمه حيدر العبادي، ما عُذّ رفض «حزب الدعوة الإسلامية»، بجناحه، لخيار علاوي، جهات إقليمية سعت إلى إقناع المالكي بالعدول عن رأيه، لكنّها فشلت في ذلك، موقفه «الحاد» من ترشيح الرجل، مرّده إلى العلاقة المتوتّرة التي تجمعهما (كان علاوي وزيراً للاتصالات في حكومة المالكي الثانية، لكنّه استقال من منصبه عام 2012)، فـ«لا مكان للصلح بينهما»، يدوره، كان زعيم «تيار الحكمة» عمار الحكيم، رافضاً أيضاً لهذا الخيار، فهو يدعم بقوّة ترشيح الكاظمي، منذ عام 2018، تنشي هذه الاصطفافات «الجديدة» داخل «البيت الشيعي»، بإمكان تشكيل جبهة مُعارضة «غير منسجمة»، ولا سيما أنّ ما يجمعها هو المصلحة الأنية.

علاوي ام الكاظمي؟

مسار تكليف علاوي، كان مشابهاً جداً لمسار تكليف عبد المهدي، فـ«كتلتنا ساترون المدعومة من

والتأييف، وخصوصاً أن ثمة من

يقول إن «الأزمات السياسية التي

تعصف في البلدين (بمعزل عن

الأزمة البنوية - الاقتصادية، والتي

ترزح تحتها الدولة اللبنانية،

باتت مترامنة، لحظة الأزمة ولحظة

الحل».

بغروف بعضها. في 1 شباط/ فبراير الجاري، كُفّ محمد توفيق علاوي، لرئاسة الوزراء في العراق إلى مسار مشابه لتكليف عبد المهدي، في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أما الية تأليف علاوي لحكومته العنيدة، فستكون «مشابهة» لآلية تأليف حسان دياب، لحكومته في لبنان (كُفّ دياب بذلك في 19 كانون الأول/ ديسمبر الماضي)، هذه المقاربة، وفق مصادر سياسية عراقية، مطلعة رسمت «المرجعية» خريطة طريق للخروج من الأزمة: إقرار قانون انتخاباتيات يتيح تمثيلاً أكبر لـ«الصغار»، على أن تُسند مهمة إجراء انتخابات تشريعية مبكرة إلى حكومة انتقالية، أبرز مهامها تنفيذ حزمة إصلاحات ضرورية لموازنة الاتحادية لعام 2020.

منصباً ما ، سيواجه بسحب «الغطاء التشريعي» عن منصبه الأول في إحدى الرئاسةات الثلاث، فلو أصن - مثلاً - أحد مكوّنات «البيت الشّني» على تحصيل مكسب له في حكومة علاوي، فإن الردّ سيكوّن في البرلمان،

بسحب الغطاء عن رئيسه محمد الحلبوسي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى «البيت الكردي» ورئيس الجمهورية برهم صالح. هدف هذا الشرط - وفق المصادر - إطلاق يد علاوي في عملية التأييف، على لسان المتحدث باسم الوزارة،



اليه تأليف علاوي لحكومته العنيدة سكوّن «مشابهة»، لآلية تأليف حشوات دياب لحكومته في لبنان (الأضواء)

وتسهيل مسار اختيار وزراء تكنوقراط، ورفض «تجديد الثقة» لأي وزير سابق، وذلك إضافة إلى تعزيز الحضور السنوي في الفريق الحكومي التركيبي، وبناء مساكّن من الطُوب للنازحين»، وقال: «أردنا إنشاء منطقة آمنة من أجل النازحين، وهذا ما نفعله بخسائر»، وردا على سؤال في ما إذا كانت تركيا تخطط للقيام بعملية واسعة في إدلب، ذات اسم محدد، على غرار عملية «نزع السلام»؟ قال إدوغان: «تقوم الآن بالمرحلة الأولى من عملية إدلب، وكما تعلمون تحدثت عن ذلك الجمعة، رأس العين وتل فرودس على محور أبو الظهور. كذلك سيطر على بلدة مريخ، وتل مريخ، جنوبي مدينة سراقب. وتمتد غرب الطريق الدولي

آيت «المرجعية»؟

فرص نجاح محمد توفيق علاوي وفشله - حتى الآن - متساوية، وفق مصادر مطلّعة، ترهن حركة انطلاق عجلة التأييف بموقف «المرجعية»، بعد غر الجمعة، فالتجف، لم تبت رأياها، لا إيجاباً ولا سلباً، إزاء عملية التكليف، وترجّح مصادر سياسية عدّة، أن تحتفظ «المرجعية» بموقفها هذا، على أن يطالب البيان الرئيس المكلف بـ«الجدي في تنفيذ ما هو مأمولّ منه»، أي إجراء انتخابات مبكرة من جهة، والتزول عند مطالب الشارع من جهة أخرى.

المرجعية الدينية العليا: «المرجعية» لا تعيد الحياة إلى طبيعتها

ويساهم في انتقاء الوزراء المناسبين لحقائهم وينقل هؤلاء أنّهم شدّوا على ضرورة أن يحظى الفريق التكنفدي بصلاحيات «معقولة لا مطلقة»، تعمل لإنجاح التجربة، على أن يلقزم الرئيس المكلف بالشروط الآتية: 1- هذه الولاية هي الأولى والأخيرة لمن يتسّم هذا المنصب، ولن يُرشّح في المستقبل لأي ولاية أخرى 2- هذه الحكومة أشبه لأن تكون حكومة انتقالية، مهمتها إجراء انتخابات مبكرة 3- يتعهّد الرئيس المكلف بأن لا يؤسّس حزبا خاصاً به، أو يدعم حزبا بشكل مباشر أو غير مباشر 4 - لا يتخذّ الرئيس أي قرار ذي

وتنصف تقريرا، تليها «العملية الدستورية» من قسّم النواب إلى تشكيل «الكتلة البرلمانية الأكبر»، فالنقاشات وختاماً مع تسمية المرشّح وتأييفه لحكومته، في مسار يحتاج إلى حوالي 4 أشهر. ويُنقل عن مطلعين قولهم إن حكومة علاوي لن تكون حكومة إصلاحات حقيقية أو جذرية، إنما حكومة تتعالج ملفات الفساد بشكل عاجل وسريع، أما «الإصلاح الكبير» أو التحديّ الأبرز، فسيكون في صياغة الموازنة الاتحادية، وتحديد الشقّ المتعلّق بحصة «إقليم كردستان» منها، وخفضها إلى أقل من 17 في المئة، بعدما تكثفت أربيل بوعودها تجاه بغداد. إذ كان «الاتفاق» قد قسّم 250 ألف برميل هذا الاتفاق بحقّ له لإطالع الرأي العام على ذلك

تبعيات استراتيجية بمعزل عن القوى السياسية، وتحديدًا تلك المتعلقة بعلاقات العراق مع إقليمه والغرب 5- أن يكون الرئيس على جهوزية لـ«الاستضافة» في البرلمان، وفي اللحظة التي تريدها الكتل، من باب المساءلة لا المناكفة 6- يتعهّد الرئيس والأحزاب والقوى السياسية بأن يكونوا «صريحين» مع الشارع، بحيث إنّ من يخالف هذا الاتفاق يحقّ له إطالع الرأي العام على ذلك

تبعات استراتيجية بمعزل عن القوى السياسية، وتحديدًا تلك المتعلقة بعلاقات العراق مع إقليمه والغرب 5- أن يكون الرئيس على جهوزية لـ«الاستضافة» في البرلمان، وفي اللحظة التي تريدها الكتل، من باب المساءلة لا المناكفة 6- يتعهّد الرئيس والأحزاب والقوى السياسية بأن يكونوا «صريحين» مع الشارع، بحيث إنّ من يخالف هذا الاتفاق يحقّ له إطالع الرأي العام على ذلك

مواجهة وشبكة بين بغداد واربيل؟

إثر تكليف علاوي، سارعت كلّ من طهران وواشنطن إلى مباركة الخطوة، ودعم الرئيس المكلف، لكن، وفق المعلومات، فإنّ الإدارة الأميركية «غير مرتاحة» لذلك،

أن أعلنت عنها هيئة الأركان العامة، فقد تقدّم الجيش التركي إلى مواقع معنية داخل منطقة وقف التصعيد في إدلب جذريا»، مشيراً إلى عدم تمكّن أنقرة من «فصل المعارضة السورية المسلحة، التي تتعاون مع الأتراك والمستعدة للحوار مع الحكومة السورية في إطار العملية

الجانب التركي من الوفاء ببعض الالتزامات الهادفة لحل المشكلة في إدلب جذريا»، مشيراً إلى عدم تمكّن أنقرة من «فصل المعارضة السورية المسلحة، التي تتعاون مع الأتراك والمستعدة للحوار مع الحكومة السورية في إطار العملية

الجانب التركي من الوفاء ببعض الالتزامات الهادفة لحل المشكلة في إدلب جذريا»، مشيراً إلى عدم تمكّن أنقرة من «فصل المعارضة السورية المسلحة، التي تتعاون مع الأتراك والمستعدة للحوار مع الحكومة السورية في إطار العملية

الجانب التركي من الوفاء ببعض الالتزامات الهادفة لحل المشكلة في إدلب جذريا»، مشيراً إلى عدم تمكّن أنقرة من «فصل المعارضة السورية المسلحة، التي تتعاون مع الأتراك والمستعدة للحوار مع الحكومة السورية في إطار العملية

الجانب التركي من الوفاء ببعض الالتزامات الهادفة لحل المشكلة في إدلب جذريا»، مشيراً إلى عدم تمكّن أنقرة من «فصل المعارضة السورية المسلحة، التي تتعاون مع الأتراك والمستعدة للحوار مع الحكومة السورية في إطار العملية